إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على: التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر

أ/ عبد الصمد سعودي [*]
جامعة المسيلة – الجزائر
د/ حسين بلعجوز [**]
جامعة المسيلة – الجزائر

Rrésumé:

Les Programmes de dépenses publiques et les dépenses d'investissement particulier est l'un des outils les plus importants pour contribuer à la croissance économique, ce qui est l'objectif le plus important des gouvernements pour atteindre l'équilibre économique et élever le niveau de bien-être des membres de la société.

La politique monétaire a un grand rôle dans la réduction de l'inflation résultant des grandes dépenses publiques.

Nous avons essayé dans cet article connaissance des réformes de politique monétaire pour répondre aux programmes économiques en Algérie ; et pour connaître les implications des réformes sur l'inflation et bloc monétaire et de taux de change pendant la période 2001/2014 .

مقدمة:

يعتبر التضخم من بين الظواهر الاقتصادية الأكثر شيوعا في عالمنا المعاصر نظرا لانعكاساته السلبية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وعلى الرغم من ارتباطه الوثيق بالنظام الرأسمالي إلا أن الدول النامية عانت منه بشكل أكثر حدة من الدول المتقدمة اقتصاديا. تعد السياسة النقدية من شروط برامج الإصلاح الاقتصادي التي لها القدرة، خاصة في إطار

[*] أستاذ مساعد بقسم العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، الجزائر، مايل saoudi28@yahoo.fr
[**] أستاذ محاضر بقسم العلوم التجارية ، جامعة المسيلة ، الجزائر، مايل h_beladjouz@yahoo.fr

توجيهات صندوق النقد الدولي، حيث أن تبني سياسة نقدية صارمة تؤدي بلا شك إلى زيادة فعالية أدوات السياسة النقدية، وتوجيهها نحو تحقيق الانضباط المالي، وتحجيم فائض السيولة المالية لضبط حدود القوى التضخمية في الاقتصاديات.

السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية الكلية، ويظهر ذلك من خلال تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية، فضلا عن مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، وخاصة في ظل تطبيق الجزائر سياسة ميزانياتية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار البترول ، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014 ، وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الكشف عن هذه المشاريع وكذلك إبراز أهمية البرامج والمخططات الاستثمارية الاقتصادية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية النقدية؛ ولكي تستطيع الدولة تحقيق هذه الأهداف، خاصة منها الأهداف الطويلة الأجل، فلا بد من الاستعانة بالإجراءات النقدية التي هي من صميم أدوات السياسة النقدية؛ تقوم السياسة النقدية بتحديد الأهداف الوسيطية والتي تعتبر إجراءات نقدية خاصة ينبغي اتخاذها لتحقيق الأهداف النهائية ومن أمثلة الأهداف الوسيطية: سعر الفائدة، الكتلة النقدية وهي تؤثر في الأهداف النهائية مثل استقرار الأسعار أو التضخم و توازن ميزان المدفوعات لاسيما في الدول النامية، والتي تعتمد في حصولها على معظم احتياجاتها من السلع والخدمات ورؤوس الأموال من الخارج. وسوف نقتصر في دراستنا على بعض هذه الأهداف منها : التضخم وعرض الكتلة النقدية في الجزائر.

إشكالية البحث: ما مدى تأثير إصلاحات السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ضمن برامج الاستثمار العام في الجزائر(2001-2014)؟

أهمية البحث: أهمية البحث تستمد من أهمية السياسة النقدية ذاتها باعتبارها وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية، من خلال ما تلعبه النقود من دور مركزي في أداء الاقتصاد وتنشيطه، حيث التحكم في كمية النقود المتداولة يعتبر من الأدوات الضرورية لنجاح السياسة النقدية، حيث يعيش الاقتصاد تحولات هامة تلعب السياسة النقدية دورا هاما في إنجاح هذه التحولات.

أهداف البحث: يهدف بحثنا إلى تحقيق عدة أهداف، وهي:

- الإجابة على الإشكالية المطروحة، ما مدى تأثير إصلاحات السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ضمن برامج الاستثمار العام في الجزائر(2001-2014)؟،

- معرفة تطور وإصلاحات السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري بعد الإصلاحات في الفترة ما بين (2001-2014)،

المنهج والأدوات المستعملة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف البحث تم استخدام المناهج التي عادة ما تستخدم في البحوث الاقتصادية، كالمنهج التحليلي في جل الموضوع، إضافة إلى المنهج التاريخي، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي نظرا لضرورة الاستعانة ببعض الجداول والإحصائيات والأشكال بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية والدولية.

- الإجابة على الإشكالية المطروحة، ما مدى تأثير إصلاحات السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ضمن برامج الاستثمار العام في الجزائر(2001-2014)؟،

- معرفة تطور وأهداف السياسة النقدية في الاقتصاد بعد الإصلاحات المالية المعتمدة في الفترة (2001-2014).

المحور الأول: نبذة عن البرامج الاستثمار العمومية في الجزائر (2001-2014).

سمح تحسن الوضعية المالية التي عرفته الجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات في تحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى توسع في الانفاق العام، قصد الخروج من تبعات الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، إذ تم اقرار برامج تنموية تقوم على محاور رئيسية، الأول مخطط لدعم الإنعاش الاقتصادي ويمتد خلا الفترة (2001-2004)، والثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو والممتد (2005-2009)، أما الثالث فيتمثل في البرنامج الخماسي الممتد من (2010-2014) حيث أن امتداد هذه البرامج على مدار 14 سنة قد يكون واقعا قويا للنشاط الاقتصادي.

أولا- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): سنتطرق فيما يلي إلى هذه الدوافع أو الأسباب دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الدوافع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية بالنظر للتداخل الحاصل بينها ؛ حيث مع مطلع سنة 2000 تبنت الحكومة سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري ، واتضحت معالمها من خلال البرنامج الذي أعد سنة 2001 و الذي سمي ب:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد لأربع سنوات (2001-2004) خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا لدعم نفقات التجهيز على مستوى الموازنة العامة خلال فترة تنفيذ البرنامج؛ والجدول التالي يوضح العجز الكبير في المؤشرات الكلية لذلك كان لزاما على السلطات التحرك السريع لتحسين هذه المؤشرات.

الجدول(01): يوضح أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري قبل برنامج الانعاش الاقتصادي

السنوات	1999	2000	2001
نمو نسبة PIB %	3,2	2,2	2,1
معدل البطالة %	29	29	28
رصيد ميزان المدفوعات	2.38-	7.57	6,19
إحتياطي الصرف	4,4	11,9	18.0
حجم المديونية	28.315	25.261	22.571
سعر البرميل من البترول	17.8	28.5	24.3
معدل التضخم %	2.6	0.3	4.2
رصيد الموازنة مليار دج"	11.2-	400.00	184.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

1- خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: من خصائص هذا البرنامج ما يلي:

- يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي بافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو وتقليص حجم البطالة.

- لا يمكن اعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات باعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه والتزمت اقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي، ولا مع تمويل التجهيزات الاجتماعية والمنشآت القاعدية من قبل الدولة؛

- إن نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والمالي والطاقة والمواصلات السلكية واللاسلكية، والقطاع الاقتصادي العام، والإدارة الجبائية والتعريفة الجمركية والعقار الصناعي وتنظيم الاستثمار.

- لن تؤثر المبالغ المرصودة للبرنامج في التوازنات المالية للدولة إذ أن حاجات التمويل من الخزينة لعامي2002 و 2003 لن تتسبب في مشاكل أساسية بالنسبة للتمويل، إذ يمكن ضمان تغطيتها بتعبئة القروض الخارجية ، وتحسين مدخولات الجباية العادية وتدخلات الخزينة العمومية في الأسواق المالية والنقدية ، كما أن البرنامج لن يؤثر في حجم المديونية الخارجية حيث تنوي

السلطات تقليصها إلى حدود 22 مليار دولار أمريكي عام 2004 في حين أن خدمات الديون ستنزل أقل من 20% من إيرادات الصادرات خلال نفس السنة؛

- كما لن يؤدي البرنامج إلى ارتفاع معدلات التضخم باعتبار أن للاقتصاد الوطني قدرات غير مستخدمة ومواطن إنتاج غير مستثمرة، وبالتالي فإن تزايد الطلب الكلي سيكون مصحوبا بنمو في الإنتاج يحول دون ارتفاع الأسعار بالتزامن مع إتباع سياسة نقدية صارمة حيال قيمة العملة ومستوى الأسعار؛

- يمكن تكييف وتحجيم البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كم تم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي لسنة2001.

2- أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي: وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية للبرنامج حددت فيما يلي:

-تنشيط الطلب الكلي؛

-دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل باستغلال القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-إنجاز هياكل قاعدية تسمح ببعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان؛

-إن هذه الأهداف تدخل ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة وعدم التوازن الجهوي من خلال تقوية التجهيزات الاجتماعية للبلديات الأكثر فقرا وعزلة والذي يؤدي إلى رد الاعتبار لمفهوم الخدمة العمومية والتوازن الجهوي.

3- السياسات المصاحبة لتنفيذ البرنامج: وهي سياسات مكملة للبرنامج و تتلخص فيما يلي:

- تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال رفع حصيلة الضريبة العادية عن طريق عصرنة وتحديث الإدارة الضريبية؛

- استكمال إصلاحات المتعلقة بالمؤسسات العمومية سواء من خلال خوصصتها أو فتح رأسمالها للشراكة المحلية أو الأجنبية؛

- إصلاح القطاع المصرفي وتحسين المناخ العام للاستثمار من خلال إعداد قانون جديد حول الاستثمار؛

- تحسين طرق تسيير المنشآت العمومية وترشيد الإنفاق من خلال تحديث طرق إعداد وتسيير ومراقبة النفقات العمومية.

4- معايير العمليات والمشاريع المختارة ضمن البرنامج: تتمثل المعايير المختارة ضمن البرنامج فيما يلي:

- العمليات الجاري إنجازها؛
- العمليات و المشاريع الخاصة بتأهيل و صيانة الهياكل القاعدية؛
- المشاريع التي وصلت إلى مرحلة النضوج والمشاريع التي بالإمكان انجازها اعتمادا على القدرات والإمكانات المحلية؛
- عمليات جديدة تستجيب لأهداف البرنامج، أما عملية منح المشاريع فقد أعطيت الأولوية للمؤسسات المحلية حيث سيؤدي استفادة هذه المؤسسات إلى استغلال القدرات المعطلة لدى هذه المؤسسات، وبالتالي رفع نسبة الاستثمار والعمالة.

5- مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: سنتناول مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال استعراض مختلف القطاعات التي استفادت من البرنامج، وسنتطرق بصفة عامة للمخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(02) : مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	%8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**%100**

المصدر: بوفليح نبيل: آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2005، ص107

وارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى

التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية.

وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـ 205,4 مليار دج و 185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي.

الجدول (03): يوضح عدد المشاريع الخاصة بكل قطاع ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي

القطاع	عدد المشاريع
الري ، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن والعمران، أشغال عمومية	4316
تربية، تكوين مهني ، تعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية وهياكل إدارية	982
اتصالات ، صناعة	623
صحة، بيئة ، نقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ، دراسات ميدانية	200

المصدر: التقرير السنوي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2006

ثانيا- برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009): شكلت الانتخابات الرئاسية لـ 8أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل التزام رئيس الجمهورية بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة من اجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو، ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

1- أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009): اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في الاقتصاد الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 55 مليار دولار، وقد كان يهدف إلى:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الذي يعتبر الهدف الرئيسي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من الأهداف الوسيطة السابقة.

2- القطاعات المستهدفة ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009): تركزت في خمسة محاور:

الجدول(04) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ		النسب %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5		45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1		40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2		8
تطوير الخدمة العمومية	203.9		4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50		1.1
المجموع	**4202.7**		**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2.

ارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على تحسين مستوى معيشة السكان من توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، كذلك تطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط

الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا نظرا للظروف الأمنية في العشرية السوداء، خصوصا وأنها تمثل دعما للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

3- خصائص برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

أ- تحسين إطار الاستثمار: من خلال القوانين التي سبق إجراءها او الواجب استكمالها في إطار التحضير لشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمارات الذي تمت مراجعته لتوفير اطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار، كما تسهر دائما الحكومة على تحسين جهودها لجلب الاستثمار والشراكة الأجنبيين.

ب- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: إن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين، غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا صاحبته ظواهر طفيلية وضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها، وتعزم الحكومة دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر ريع مرده إلى الغش، يعرقل تطوير الاستثمار ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القوانين.

ج- عصرنه المنظومة المالية: عصرنه المنظومة المالية ورشة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر وفي سياق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها، وستحقق الحكومة الأهداف التالية:

-استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا؛

-تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة؛

-تعزيز سوق البورصة وضبطها الفعال، من أجل حشد الموارد الداخلية لتطوير الاستثمار وتنشيط أكثر للأصول المالية؛

-التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تطوير الموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، من أجل التحكم في المهن الجديدة.

ثالثا- المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014): خصصت الجزائر خلال الخمس سنوات المقبلة غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو - أن خصصه حتى الآن والمقدر

بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وقد تم تقسيم هذا المبلغ على برنامجين هامين:

- استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار؛
- تخصيص مبلغ 155 مليار دولار للمشاريع الجديدة.
- أكثر من 20 % من الاستثمارات العمومية لهذا المخطط توجه نحو تحسين الظروف الاجتماعية وتعزيز التنمية البشرية.

تم تقسيم هذا البرنامج إلى 6 محاور أساسية تمثلت:

1- المحور المتعلق بالتنمية البشرية: وخصصت له نصيب كبير من قيمة البرنامج (10122 مليار دج) أي ما يعادل نصف القيمة الإجمالية وذلك بهدف تحسين ظروف تحسين التعليم بمختلف أطواره، والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن وغيرها؛

2- المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية: ويتضمن ميزانية شاملة تقدر ب 6448 مليار دج، يوجه أزيد من3100 مليار دج منها للأشغال العمومية؛

3- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية: وقد خصص له مبلغ 1666 مليار دج حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة؛

4- المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية : وقد استحوذ على ميزانية قدرت ب 1566 مليار دج؛

5- المحور المتعلق بمكافحة البطالة: وقدرت قيمته ب 360 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، وبهدف استحداث مؤسسات مصغرة؛

6- المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال: وقد خصص له مبلغ 26 مليار دج بهدف تطوير البحث العلمي وإقامة الحكم الإلكتروني.

المحور الثاني: أهم إصلاحات وكيفية إدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية وأكثرها تأثيرا، لذا يتم اللجوء إليها لمعالجة المشاكل الاقتصادية، وتعددت واختلفت تعاريف السياسة النقدية بشكل واسع، إلا أن هناك اتفاقا حول العناصر المكونة لها، وهي الإجراءات والتدابير المتخذة من الهيئة المصدرة والأهداف المرجوة تجسيدها والأدوات المستعملة، يتوافر بنك الجزائر على استخدام نقدي يتضمن في نفس الوقت عملياته مع المصارف والمؤسسات المالية خارج السوق النقدية (إعادة الخصم، أخذ ووضع الأمانات، التسبيقات والتسهيلة الهامشية للودائع) وعملياته في هذه السوق (مناقصات القروض، استرجاع السيولة عن طريق المناقصات) ومتابعة التنظيم مجال الاحتياطات الإجبارية، قام بنك الجزائر بشكل بتدعيم الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية منذ بداية سنة 2002، وهو التاريخ الذي تصادف مع ظهور فائض السيولة، وقد كان ذلك بإنشاء وسائل جديدة عندما تم في أفريل 2002 إدخال وسيلة جديدة، تتمثل في استرجاع السيولة عن طريق المناقصات (المناقصات السلبية على أساس أسبوعي)، قصد مواجهة فائض السيولة كظاهرة جديدة ومحددة لتطور الاقتصاد الكلي، في ظروف يتميز بغياب اللجوء إلى سيولة البنك المركزي؛ تطلب استمرار وضعية السيولة الكبيرة للمصارف التي ميزت سنوات 2002، 2003 و2004 من بنك الجزائر القيام في أوت 2005 بإدخال المناقصة السلبية لثلاثة أشهر، كوسيلة تسمح بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين المصارف؛ بالفعل قام بنك الجزائر بشكل تدريجي بتعديل عملياته الخاصة لكي يتوافر لديه إطارا عملياتيا يتضمن ترسانة من أدوات التدخل، خاصة في سنة 2009 وذلك بالاستناد إلى العبر المستخلصة من الأزمة المالية.

أولا- تعريف السياسة النقدية:

التعريف الأول: تعرف السياسة النقدية أنها مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة، من خلال السلطة النقدية، بهدف التحكم في عرض النقد، بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا، والاستقرار الاقتصادي عموما.

التعريف الثاني: يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها:" الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض .

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة للسياسة النقدية كما يلي:
-السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتغير بالتغير الهدف المنشود من طرف الدولة؛
-وجود سلطة مشرفة على رسم وإدارة السياسة النقدية تتمثل في البنك المركزي (بنك الجزائر مثلا)؛
-تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية؛
-التأثير على الكتلة النقدية من خلال إتباع أدوات معينة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وسعر الصرف.

ثانيا- أهداف السياسة النقدية: تستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم وتسيير العرض النقدي) ومعدلات الفائدة، قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام، وتسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي، هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الانجليزي "نيكولا كالدور."

ثالثا- أدوات السياسة النقدية: تؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال استخدام البنك المركزي لمجموعة من الأدوات والإجراءات، التي من شأنها التأثير على عرض النقود وحجم الائتمان المتاح كما ونوعا، وتوجيهه لما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية المرجوة، وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات غير مباشرة ذات التأثير الكمي، وأدوات مباشرة ذات تأثير نوعي، بالإضافة إلى أدوات أخرى وهي أدوات مكملة.
وتستطيع السياسة النقدية التأثير على النشاط الاقتصادي توسعيا أو انكماشيا، وذلك وفقا لمتطلبات المرحلة.

1- الأدوات غير المباشرة: وهي أدوات كمية للسياسة النقدية تهدف إلى التأثير في حجم الكلي للنقود والائتمان، بالصرف النظر عن توجيه الائتمان إلى استخدامات معينه دون غيرها وتشمل عمليات السوق المفتوحة والتي تؤثر على القاعدة النقدية، والتغيرات في سعر الخصم الذي يؤثر على كمية القروض المخصومة، والتغير في متطلبات الاحتياطي القانوني والتي تؤثر على المضاعف النقدي.

- **سياسة معدل إعادة الخصم**: تعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان، وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847 ثم سار البنك المركزي تدريجيا خلال هذه الفترة على وضع يجعله « الملجأ الأخير للإقراض »، وفي فرنسا سنة 1857م، وفي الولايات المتحدة سنة 1913م، أما في الجزائر فلم تستخدم إلا في 1972/01/1، ويعرف سعر إعادة الخصم على أنه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية وهو أيضا يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها .

- **سياسة السوق المفتوحة**: يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية ليبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، بهدف التأثير على حجم كتلة النقود وفقا لمتطلبات الظروف الاقتصادية، ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مختلفة الآجال، وتعد عمليات السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي، لأنها تمكن السلطات النقدية من بقاء المبادرة في يدها دائما، كما تسمح لها بأن تضخ العملة الوطنية أو تمتصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب، وفي الوقت المناسب، وبالتالي تصحيح الأخطاء من خلال الاستجابة السريعة في اتجاهات عمليات السوق .

وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة، فقد اعتبرها "فريدمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي، أما "كينز" فإنه يعتبر هذه الأداة أكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى، لأنها أداة غير تضخمية إلا أنه يقر بمحدوديتها ما لم تصحب بأدوات أخرى خاصة تلك

- **سياسة الاحتياطي القانوني**: ويقصد بها النسبة التي يقررها البنك المركزي على الودائع البنكية، وتوضع هذه الاحتياطات كودائع لدى البنك المركزي على شكل أرصدة أو نقود سائلة، وتمثل نسبة الاحتياطي الأدنى لما يجب أن يحتفظ به البنك التجاري على الدوام من احتياطات نقدية سائلة مقابل ما يلتزم به من ودائع، و قد أعطى القانون للبنوك المركزية أو أكثر تحديدا السلطات النقدية حرية تغيير نسب الاحتياطي حتى تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والمالية المغيرة، وقد كان الغرض في بداية الأمر من تقدير هذه النسبة ضمان سيولة البنك وحماية حقوق المودعين، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من استعمل هذه التقنية سنة 1913 لتأمين طلبات السحب من المودعين ثم أصبحت فيما بعد وسيلة لمراقبة وتعديل سيولة البنوك.

2- **الأدوات المباشرة**: هي تلك الأدوات التي تمكن البنك المركزي بواسطتها توجيه الائتمان إلى قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي والذي يشهد ضعفا أو يحتاج إلى دعم نقدي ليقوم بدوره في النشاط الاقتصادي وتقوم هذه الأدوات على عدة أساليب.

- **سياسة تأطير القروض**: هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع القروض الموزعة نسبة معينة، وفى حالة الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى، وإتباع هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية التي تتطلب موارد مالية كبيرة .

ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم كما يقوم بتقييد الائتمان نحو القطاعات الأخرى التي كانت سببا في إحداث التضخم.

- السياسة الانتقائية للقروض: ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، فالهدف الأساسي من استعمال السياسة القرضية الانتقائية هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

-إقرار معدل خصم مفضل؛

-إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية؛

-إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛

-تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها .

- **سياسة الإقناع الأدبي**: تقوم هذه السياسة على توجيه النصح للبنوك وذلك بدعم التوسع في تقديم القروض وخاصة القروض التي توجه للمضاربة، إذا لاحظ البنك المركزي أن ثمة خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع، ويأخذ هذا الإقناع أو التوجيه أشكالا مختلفة منها إرسال مذكرات إلى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة أو عدم الإقراض لمشروعات معينة وإما تأخذ شكل تحذير لعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية أو عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي؛

فالإقناع الأدبي عبارة عن إرشادات وتعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه.

رابعا- إصلاحات أدوات السياسة النقدية في الجزائر (2001-2014): على مستوى إدارة السياسة النقدية، قام بنك الجزائر بالحفاظ إجمالا على استرجاع السيولة من خلال أدوات السياسة النقدية التالية:

1- الاحتياطي الإجباري: أصدر بنك الجزائر تعليمة 06-2001 تتعلق بالاحتياطي الإجباري تنص على:

- نسبة الاحتياطي الإجباري حددت ب 24,5 % انطلاقا من تاريخ 15 ديسمبر 2001؛
- استعمل الاحتياطي الإلزامي في 2002 للتقليص من الإفراط في السيولة تم رفع الاحتياطي إلى 6,25%؛

لكن الأمر 03-11 ألغى المادة 93 من القانون 90-10 المتعلق بنظام الاحتياطي الإجباري، إذ أنه أدرج هذه الأداة ضمن أدوات السياسة النقدية، غير أنه لم يتكفل بها ونظرا لأهمية هذه الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة للسياسة النقدية ذات فعالية كبيرة؛ كان على مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها، وقد بلغت نسبة الاحتياطي الإجباري خلال ماي 2004 نسبة 06 % وبقيت ثابتة إلى سنة 2005؛ وتواصل تطبيق هذه الأداة خلال سنة 2006 لما لها من أهمية، إذ سمح تطبيقها بامتصاص مبلغ 186,1 مليار دينار، أي ما يمثل نسبة 20,46 % من السيولة المسترجعة؛ غير أن هذه الأداة لم تكن كافية لامتصاص حصة كافية من السيولة المصرية المعروضة في السوق النقدية ولسد هذه النقائص أدرج بنك الجزائر أداة جديدة.

كما شكلت وسيلة الاحتياطي الإجباري، التي أعيد تعريف إطارها العملياتي في 2004، وسيلة أخرى نشطة طوال سنة 2009، بينما تميز معاملها بالاستقرار وذلك بعد تعديله نحو الارتفاع في جانفي 2008 (8% مقابل 6,5%)، هكذا تطورت الاحتياطات الإجبارية، التي تحسب بضرب وعاء الاحتياطات في معامل الاحتياطات، بشكل متوازي مع وسائل عمل المصارف، حيث تمثل ما بين13,97% و16,58% من السيولات المصرفي لدى بنك الجزائر، مساهمة بالتالي في التخفيف من فائض السيولة في سنة 2009.

بلغ قائم الاحتياطات الإجبارية 394,8 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2009، وذلك بعد انتقالها من 272,1 مليار دينار فقط في نهاية 2007 إلى 394,7 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2008.

2- استرجاع السيولة بواسطة نداءات العروض: استعمل بنك الجزائر استرجاع السيولة بالمناقصة ابتداء من سنة 2002، وقد سمحت هذه الأداة بامتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية، وأصبحت هذه الأداة هي الأداة المفضلة لدى بنك الجزائر؛ وتستعمل هذه الأداة عادة كأداة تنظيم نهائي للسيولة المصرفية في حالة طارئة ولمبالغ صغيرة؛ غير أن بنك الجزائر يلجأ بصفة تلقائية لهذه الأداة منذ 2002؛ وقد بلغت عمليات استرداد السيولة 129 مليار دينار في نهاية 2002 ، ثم بلغت سنتي 2003 و 2004 حوالي250 و 400 مليار دينار على التوالي، وبلغت سنة 2006 حوالي449,7 مليار دينار.

من زاوية إدارة السياسة النقدية يوما بيوم، وفي إطار احترام الإطار العملياتي المعرف في هذا المجال الذي أعيد إصلاحه في سنة 2009، ثبت بنك الجزائر المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عند 1100 مليار دينار في سنة 2009 مقارنة بنسبة 2008؛ كذلك، بقيت عمليات استرجاع السيولة أداة نشطة في إدارة السياسة النقدية، بعدما لعبت دورا متزايدا في السداسي الثاني من سنة 2007؛ حيث كان التعديل القوي في مبلغها من 450 مليار دينار إلى 1100 مليار دينار فعليا منذ منتصف جوان 2007. سجل هيكل استرجاع السيولة حسب الاستحقاق، في سنة 2008 كما في سنة 2009، استقرارا بما يعادل 25% بالنسبة لاسترجاع السيولة لمدة ثلاثة أشهر و 75% لاسترجاع السيولة لمدة سبعة أيام؛ في 2007، زادت حصة استرجاع السيولة لسبعة أيام بشكل جوهري في السداسي الثاني 2007 لتبلغ 77% نهاية ديسمبر 2007 مقابل 68% منتصف جوان 2007، 24% نهاية مارس 2007 و 18 نهاية ديسمبر 2006؛ يرفع قائم استرجاع السيولة لسبعة أيام في دينار نهاية سنة2009 إلى 825 مليار دينار مقابل نفس المبلغ في نهاية 2008 و 825,16 مليار دينار نهاية سنة 2007؛ قدر قائم الاسترجاع لمدة ثلاثة أشهر من جانبه بمبلغ 275 دينار نهاية ديسمبر 2009 ونهاية ديسمبر 2008، بينما كان يساوي 247,84 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2007.

3- التسهيلة الخاصة بالوديعة: استعملت تسهيلة الوديعة المغلقة للفائدة كأداة للسياسة النقدية التي تم إدخالها في أوت 2005 من قبل بنك الجزائر، وقد سمحت هذه الوسيلة بامتصاص مبلغ 49,7 مليار دينار سنة 2005 و 456,7 مليار دينار سنة 2006 وبهذا فقد تجاوز هذا المبلغ الخاص لاسترجاع السيولة بواسطة نداءات العروض (449,7مليار دينار)

إن الأدوات الثلاث السالفة الذكر تعتبر من أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في تحقيق الأهداف المسطرة، والتي تتمثل في الحد من نمو الكتلة النقدية وبالتالي محاربة التضخم.

خامسا- تقييم إصلاح أدوات السياسة النقدية في الجزائر: تتمتع السياسة النقدية بمجموعة كبيرة من الوسائل، يعتبر البعض منها مباشرة لأنها تقوم بمراقبة إدارية مباشرة، في حين يعتبر البعض الآخر وسائل غير مباشرة حيث تؤثر على آليات السوق. والاختيار بين الوسائل المباشرة (كتأطير القروض ومراقبة نسب الفوائد وتحديد أسعار الصرف) والوسائل غير المباشرة (كإعادة الخصم والاحتياطي الإجباري والسوق الحرة)، يتوقف على مميزات الاقتصاد وخاصة منها خصائص المنظومة المصرفية التي تعمل بها السياسة النقدية. وأهم الوسائل المستخدمة في الجزائر في بداية الأمر الوسائل المباشرة كسقف إعادة الخصم، وسقف القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية غير الهيكلية، وسقف نسب الفوائد المدينة، وسقف هامش الربح المصرفي، إلى غير ذلك من الوسائل الأخرى، وانطلاقا من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ظهر استعمال بعض الوسائل التي يمكن اعتبارها غير مباشرة جزئيا، كمناقصة القروض، ونسبة إعادة تمويل البنوك التجارية لدى البنك المركزي (المحدد سقفها) في السوق المالي، بالموازاة مع استعمال الوسائل المباشرة.

رغم فرض معدل الاحتياطي الإجباري سنة 1994 دون استخدامه فعليا، حتى إذا استخدم فنسبته ضعيفة 3%.

ولكن ابتداء من سنة 2000 تميزت المنظومة المصرفية الجزائرية بسيولة مالية مفرطة غير معهودة نتيجة لآثار الموارد البترولية بصفة عامة، ونظرا للسلفات النقدية التي تمنحها الخزينة العمومية لضمان إعادة رسملتها والتخفيض الجزئي لديونها، وكذا التطور المتزايد لودائع ادخار العائلات وتسديد مديونية الخزينة العمومية تجاه البنوك، أصبحت هذه الأخيرة لا تلجأ إلى إعادة التمويل من بنك الجزائر والسبب يعود إلى تطهير البنوك العمومية التي كلفت خزينة الدولة 2400 مليار دينار.

الجدول رقم(05): أدوات السياسة النقدية في الجزائر(2001-2011)

1. وضع أسس السياسة النقدية	**بنك الجزائر**

1.1 معدل الفائدة التوجيهي	المعدل المتوسط لاسترجاع السيولة (عدم وجود عمليات قرض منذ 2002)
1.2 الهدف العملي	معدل ما بين البنوك لـ 24 ساعة
1.3 التسهيلات الحدية	نعم
1.3.1 الصفة وأجل الاستحقاق	ودائع لـ 24 ساعة
2.3.1 معدل الفائدة	المعدل التوجيهي +/- هامش: معدل تسهيل الودائع: 0,3% في 2009
1.4 الاحتياطات الإجبارية	نعم
1.4.1 معدل الاحتياطات	من 0% إلى 15%: (8 %في 2009)
1.4.2 التقييم المتوسط	نعم
1.4.3 تأجيل فائض الاحتياطات	لا
1.4.4 فترة التكوين والتاريخ	شهر واحد، تاريخ الحدي: الـ 14 من الشهر الموالي
1.4.5 فترة الحساب والتاريخ	من 15 للشهر الجاري إلى الـ 14 من الشهر الموالي
1.4.6 تحييد الفترة	لا
1.4.7 الاحتياطات العينية	لا
1.4.8 المكافأة	نعم: 0.50 % ابتداء من 15 مارس 2009
2. عمليات على السوق	**بنك الجزائر**
1.2 العمليات الأساسية	عمليات المزايدة (تنازلات أو استرجاعات مؤقتة)
1.1.2 وظيفة السوق	ضخ السيولة، استرجاع السيولة
2.12 أشكال العمليات المعالجة	نفقات الأوراق، استرجاع السيولة
3.1.2 آجال العمليات المعالجة	خصوصا سبعة (7) أيام، ثلاث(3) أشهر مع إمكانية الوصول لـ12 شهر
4.1.2 الجدول الزمني للعمليات	أسبوعية، شهرية
2.2 الضمانات	
1.2.2 نظام التسهيلات الحدية/ إعادة الخصم	تسهيل الودائع المسعرة: عملية خصم" على البياض" مقابل أوراق
2.2.2 الضمانات المؤهلة لعمليات السوق المفتوحة	أوراق العمومية، أوراق خاصة لديون على الزبائن ديون قصيرة الأجل للتفاوض (تنظيم قيد الإعداد)

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2010

المحور الثالث: أثر السياسة النقدية على التضخم ضمن برامج الاستثمار العام في الجزائر

أولا- انعكاس السياسة النقدية على التضخم ضمن برامج الاستثمارات العام في الجزائر:

يعتبر التضخم من بين الظواهر الاقتصادية الأكثر شيوعا في عالمنا المعاصر نظرا لانعكاساته السلبية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة؛ تؤدي السياسة النقدية الصارمة بلا شك إلى زيادة فعالية أدوات السياسة النقدية، وتوجيهها نحو تحقيق الانضباط المالي، وتحجيم فائض السيولة المالية لضبط حدود القوى التضخمية في الاقتصاديات.

1- مفهوم التضخم: تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي ، وذلك من خلال الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، ومن هذه التعاريف " التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما،"كما يعرف أيضا بأنه " عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد "، وقد عرف أيضا " التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، من خلال هذه التعاريف يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد.

2- أنواع التضخم في الجزائر: من أهم أنواع التضخم في الجزائر:

أ- التضخم الناتج عن التخلف: يعود سبب هذا التضخم في الجزائر إلى ما يعانيه الاقتصاد الوطني من اختلالات شبه آلية في البنيان الاقتصادي لا سيما بداية من 1990 حيث دخلت الجزائر في مرحلة جديدة، أي الانتقال إلى الاقتصاد الموجه، الذي يعتمد على قوى السوق، فتناول التضخم من هذه الناحية يتطلب معرفة العناصر الضرورية التي تؤدي إلى معالجة ومواجهة عوامل التخلف ومن هذه العوامل:

- زيادة عدد السكان؛
- زيادة الطلب على السلع والخدمات مع وجود عرض محدود في الإنتاج مما يزيد في حدة التضخم؛
- تمركز المشاريع الاستثمارية في مناطق محدودة وغيابها في معظم مناطق الوطن، مما يؤدي إلى تركز السكان في هذه المناطق المحدودة كالجزائر العاصمة وهذا ما يتطلب نقل البضائع والسلع

من المناطق التي فيها استثمارات إلى المناطق النائية وذلك يتطلب تكاليف أخرى تزيد في ارتفاع الأسعار وبالتالي يؤدي إلى التضخم.

ب- تضخم التنمية: عرفت الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية توسعا ملحوظا بداية من التسعينيات من القرن الماضي، مما أدى بالدولة إلى التخلي عن امتلاك الاستثمارات العمومية لصالح الخواص باستثناء المؤسسات الاستراتيجية للدولة، مما أدى إلى تصفية عدد كبير من المؤسسات، ونتيجة هذه التصفية تسريح مئات الآلاف من العمال، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل، فزادت نسبة البطالة حيث وصلت إلى 29.77 % في سنة 2000 وكان عدد طالبي العمل 2.5 مليون نسمة.

وما يمكن قوله في هذه المرحلة أنها تميزت بنوع من النشاط التي توجهت فيه نحو التجارة ذات الربح السريع كالنقل وكآلات الاستيراد، ولكن هذه النشاطات لم تقلل من مشكلة البطالة وبالتالي أدت إلى ارتفاع الأسعار، وخاصة مع تخلي الدولة عن دعم الأسعار، وعدم وجود استثمارات حقيقية التي تؤدي إلى خلق ثروة حقيقية.

ج- التضخم الانتقالي: يعرف هذا التضخم على أنه يحدث في إطار ميكانزم إعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني.

د- التضخم المستورد: يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستورد، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة حيث ساهمت التطورات في ميدان النقل والاتصالات في نقل الأزمات الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية؛ فارتفاع أسعار النفط سنة 2000 دفع الدول المتقدمة إلى رفع أسعار صادراتها إلى الدول النامية لتعويض الزيادة التي حصلت في تكاليف إنتاجها.

3- أسباب التضخم في الجزائر: نجد جذور أسباب التضخم تظهر في الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات المتخلفة بصفة عامة، وفي السياسات الاقتصادية المختلفة التي اتبعت خلال السبعينات من القرن الماضي، ومنها السياسة النقدية والمالية، يضاف إلى ذلك أسباب التضخم الشديد الذي تعاني منه البلاد الرأسمالية إلى الجزائر وهو التضخم المستورد كما رأيناه سابقا؛ ويمكن حصر أسباب التضخم في الجزائر في الأسباب التالية:

أ- الأسباب النقدية: لقد احتاجت استراتيجية التنمية في الجزائر إلى تمويل نقدي ضخم، والذي اعتمد على استراتيجية تكامل اقتصادي حقيقي بين قطاعات الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية شاملة وسريعة من خلال الاعتماد على الصناعات القاعدية التي حظيت بأكبر نصيب من حجم الاستثمار بالمقارنة مع السلع الاستهلاكية، ففي إطار سياسة تمويل التنمية ارتبط عرض النقود ارتباطا وثيقا بمستوى الاستثمار المخطط وفقا لعلاقة موجبة لجأت السلطات العمومية إلى الاقتراض إضافة إلى الإصدار النقدي الذي لم يكن له مقابل مادي.

الجدول رقم (06): تطور الكتلة النقدية ومعدلات السيولة خلال الفترة الزمنية (2000-2011)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الكتلة النقدية M2	2473	2901	3354	3738	4147	4938	5995	6956	7179	8280	9929
معدل نمو % M2	22,3	17,3	15,6	11,4	10,9	19	21,5	16	3,2	15,4	19,9
السيولة M2/PIB	58,1	63,9	63,7	61	55,2	58	63,7	63	70,8	68,7	69
التضخم %	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,53	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52

المصدر: تقرير بنك الجزائر (التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)، البيانات الخاصة بالسنوات (2001-2004) من مصادر مختلفة.

يتبين من الجدول ارتفاع كمية النقود بالشكل تدريجي وذلك للتغير في منحنى السياسة النقدية التي أصبحت أكثر توسعية، على عكس مرحلة التعديل الهيكلي، وخاصة مع برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وكذلك برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وأيضا الزيادات في الأجر القاعدي SMIG؛ ويعود ذلك إلى زيادة مقابلات الكتلة النقدية من العملات الأجنبية، نتيجة للارتفاع المحسوس لأسعار البترول.

كما نلاحظ أن هناك تحكم صارم في الكتلة ويظهر ذلك من خلال معدلات نموها والتي هي متفاوتة بدرجات ضئيلة باستثناء سنة 2001 والتي سجل فيه معدل نمو الكتلة النقدية ب % 22.3والسبب يعود إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001والممتد إلى 2004 والذي خصص له حوالي 525 مليار دينار جزائري.

أما عن معدل السيولة في الاقتصاد فقد بلغ أقصى حد لها 70.8% سنة 2009 وأدنى حد لها 49.3سنة 2000 أما باقي السنوات فتراوحت على العموم بين 55% و 65% مما يبين التحكم الجيد في وتيرة نمو الكتلة النقدية من أجل كبح التضخم؛ وهذا ما تؤكده أيضا معدل نمو

الكتلة النقدية الذي وصل إلى 3.2% سنة 2009 مقابل 22.3 % سنة 2001، وهذا ما يعبر عن انخفاض فائض السيولة في الاقتصاد الوطني بفضل تدخل بنك الجزائر عن طريق الأدوات النقدية المعمول بها.

ب- الأسباب المالية: اعتبرت السياسة المالية في مرحلة معينة أحد الأسباب الرئيسية لتغذية الارتفاعات المستمرة لمعدلات التضخم، نتيجة زيادة النفقات العامة المستعملة في تمويل الاستثمارات الضخمة وكذا ارتفاع الكتلة الأجرة، حيث تعتبر النفقات العامة للدولة المعبر عن الطلب على السلع والخدمات العمومية وتتمثل في الاستهلاك العام، والذي يتكون من المستهلكين النهائيين الذين يحتاجون إلى هذه النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطلب نحو الارتفاع، وهو ما يؤثر على تفاقم الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب:

الجدول رقم (07): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التضخم %	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,53	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52

المصدر: تقارير بنك الجزائر

الشكل رقم(01): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

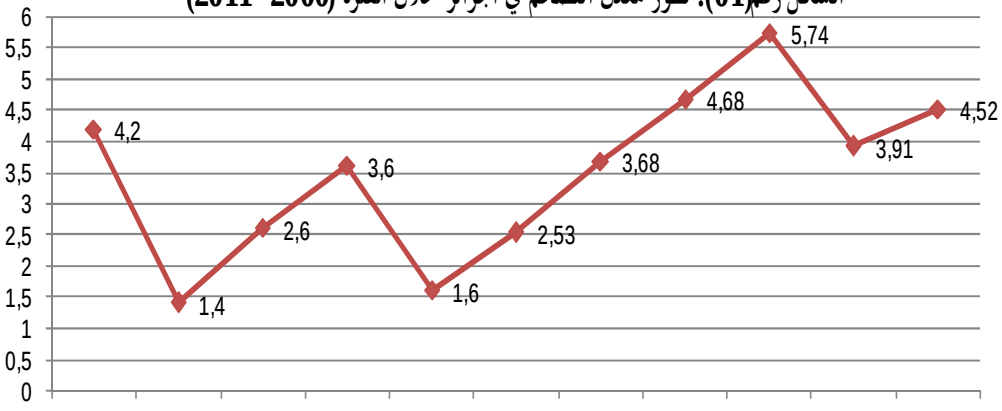

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السابقة في الجدول.

من خلال الجدول يمكن أن نبين أن هناك تحكم كبير في السنوات الأخيرة لمعدل التضخم، إذ أنه انخفض إلى 0,34 % سنة 2000 مسجلا نسبة لم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال؛ غير أنه عرف ارتفاعا طفيفا سنتي 2003 و 2004، وهذا راجع إلى انعكاس برنامج الإنعاش

الاقتصادي، أما عودة هذا المعدل إلى الارتفاع سنة 2001 إلى 4,2 % بعدما كان 0,34 % سنة 2000 فيرجع إلى نمو الكتلة النقدية M2 خلال هذه السنة ب 22,3 % بعد أن كانت 13,2 سنة 2000.

إن تفسير أسباب انخفاض معدل التضخم خلال هذه الفترة يعود إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية، والمتمثلة في الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة في تمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي.

ثانيا- أثر السياسة النقدية على على تطور الكتلة النقدية ضمن برامج الاستثمار العام في الجزائر (2001-2011)

تلعب الكتلة النقدية دورا كبيرا في تحديد مستوى الأسعار والإنتاج وميزان المدفوعات، وتحديد الكتلة النقدية ليس مجرد عملية تتحكم فيها السلطات النقدية وحدها، بل عملية تنجم عن تفاعل متشابك لسلوك شتى الجهات الاقتصادية، فالسلطة النقدية تقرر حجم القاعدة النقدية، أي العملة والاحتياطات المصرفية، بينما تقرر البنوك التجارية حجم القروض والأصول الأخرى التي ستحصل عليها، وحجم الاحتياطات التي يجري الاحتفاظ بها كاحتياطات فائضة، وأما الجمهور فيقرر كيف يوزع ما لديه من ثروة نقدية بين العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية وغيرها من المستحقات والأصول المالية.

1- مفهوم عرض الكتلة النقدية: تعرف الكتلة النقدية بأنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد ويتكون من:

- الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M1: تشمل العملة الورقية والمعدنية الموجودة في السوق والتي يتداولها الأفراد في معاملاتهم اليومية، مضافا إليها حجم النقود المحتفظ بها لدى البنوك التجارية على شكل حسابات جارية وودائع تحت الطلب.

-الكتلة النقدية بالمعنى الواسع M2: تشملM1 مضافا لها الودائع الادخارية ولأجل التي تستحق خلال مدة قصيرة.

- الكتلة النقدية الأكثر توسعا M3: والتي تسمى سيولة الاقتصاد وهي قليلة الاستعمال، وتشمل بالإضافة إلى M2 الودائع لأجل التي تستحق بعد مدة طويلة.

إن بنك الجزائر هو الذي يؤثر في عرض الكتلة النقدية من خلال ثلاث عوامل وهي متطلبات الاحتياطي القانوني الجزئي من خلال تغير نسبة الاحتياطي الإلزامي، والاحتياطات غير المقترضة بواسطة عملية السوق المفتوحة، والاحتياطات المقترضة من خلال تغير سعر إعادة الخصم،

وبالإضافة إلى سلوك البنوك التجارية نفسها بالنسبة للاحتفاظ باحتياطات فائضة، وسلوك الجمهور بالنسبة لطلبه على العملة في التداول، حيث يستطيع البنك المركزي لأجل التوصل إلى عرض النقود المناسب، استخدام معادلة القاعدة النقدية التي تأخذ بالحسبان جميع العوامل المؤثرة في عرض النقود.

2- مكونات الكتلة النقدية في الجزائر (2001-2011): تهتم السلطات بالكمية النقدية المتداولة ؛ وفي الجزائر وبالرغم من محاولات الإصلاح المتكررة، وإلى حين إصدار قانون النقد القرض 1990، كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، ولم تكن أداة استراتيجية ولم يكن لها أي دور في اتخاذ القرار الاقتصادي. وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من ثلاثة أصناف وهي النقود القانونية والنقود الكتابية أو الودائع تحت الطلب والودائع لأجل (أشباه النقود).

أ - النقود القانونية (الائتمانية): تتكون النقود القانونية من الأوراق النقدية المتداولة الصادرة عن بنك الجزائر والنقود المساعدة الصادرة عن نفس البنك لفائدة الخزينة، وتعتبر هذه النقود أكثر سيولة في مكونات الكتلة النقدية.

لقد بلغ حجم النقود الائتمانية في سنة 1999 مقدار 441,48 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 30 % من مجموع الكتلة النقدية مرتفعة بحوالي 3 مرات على ما كانت عليه سنة 1990، وفي ديسمبر 2002 بلغ حجمها 664,85 مليار دج وهو ما يعادل حوالي 27 % من مجموع الكتلة النقدية مرتفعة بذلك حوالي 5 مرات عما كانت عليه سنة 1999، وقدرت مجاميع النقود الائتمانية بمبلغ 781,3 مليار دج في نهاية ديسمبر 2003 مقابل 714,7 مليار دينار في نهاية جوان 2003، حيث ارتفعت بمعدل 9,3 % في سنة 2003، وفي سنة 2005 قدرت بمبلغ 921 مليار دج، واستمرت في الزيادة حيث بلغت سنة 2006 حوالي 1081 مليار دج، وفي 2008 وصلت إلى 1540 مليار دج، وفي سنة 2009 بلغت 1830 مليار دج، أي ضعف المبلغ في سنة2005.

ب- الودائع تحت الطلب (النقود الكتابية): تتكون الودائع تحت الطلب من: الودائع الجارية لدى البنوك التجارية؛ الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار؛ ودائع الأموال الخاصة في الخزينة.

كانت تقدر الودائع تحت الطلب في الجزائر سنة 1985 حوالي 125,587 مليار دج، وبعد الصدمة البترولية التي واجهها الاقتصاد الجزائري في تلك السنة بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط، بلغت 115,458 مليار دج في عام 1986، ثم ارتفعت بعد ذلك لتبلغ 135,141

مليار دج لسنة 1990 وهو ما يعادل 39,4 % من مجموع الكتلة النقدية، وفي ديسمبر 2002 بلغ حجم الودائع تحت الطلب 751,6 مليار دج وهو ما يعادل حوالي 30 % من مجموع الكتلة النقدية مرتفعة بحوالي 5 مرات ونصف عما كانت عليه سنة 1990، وارتفعت سنة 2007 إلى 2949 مليار دج، وتفسر هذه الزيادة الكبيرة في الودائع تحت الطلب إلى عاملين أساسيين هما: ارتفاع الودائع (بالدينار)؛ التراكم المتزايد للادخار المالي من طرف الأفراد ومؤسسات قطاع المحروقات.

وفي 2008 بلغت 3425 مليار دج أي بالنسبة 16%، وفي 2009 وبعد الأزمة العالمية انخفضت إلى 3120 مليار دج أي بالتراجع قدر حوالي 9%، ويمكن إرجاعه إلى تقلص الودائع تحت الطلب في البنوك العمومية (-17,12%).

ج- الودائع لأجل (أشباه النقود): تتميز هذه الودائع بقلة سيولتها مقارنة بالنقود الائتمانية والودائع تحت الطلب وهي عبارة عن ودائع مجمدة لفترة محددة وتعطى مقابل هذه الودائع فوائد وتتكون من: الودائع لأجل لدى البنوك؛ الودائع لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.

بلغت سنة 1990 مبلغا قدره 72,92 مليار دج ممثلة ب 14% من مجموع الكتلة النقدية، وهي نسبة صغيرة، إذا علمنا أنه في سنة 1998 قدرت القيمة ب 766,1 مليار دج، ووصلت القيمة 884,2 مليار دج في جوان 1999، أي زيادة قدرها 12مرة بين 1990و1999، وفي 2002 وصلت 1485,2 مليار دج، أي زيادة ب20 مرة بين 1990و2002.

وقد قدرت نسبة الودائع لأجل لسنة 2002 بحوالي 43,32 % من مجموع الكتلة النقدية، مما يدل على تغيير التوجهات الاقتصادية والاهتمام بالانتقال إلى اقتصاد السوق، كما عرفت هذه الودائع نموا كبيرا سنة 2003، حيث صنفت من فئة الودائع الأكثر نموا خلال هذه السنة رغم تراجع وتيرتها في سنة 2002، وفي 2005 بلغت 1736,2 مليار دج، وفي 2009 قدرت 2228,9 مليار دج، ويعود هذا الارتفاع في الفترة قيد الدراسة إلى:

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية؛ والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في 2001، حيث خصص له مبلغ 7 ملايير دولار (حوالي 520 مليار دج) لمدة متوسطة تمتد إلى 3 سنوات ابتداء من أفريل 2001 إلى أفريل 2004 وكذلك البرنامج الخماسي الذي يمتد من سنة 2005 إلى سنة 2009 الذي يحتاج إلى أموال ضخمة قدرت ب 120 مليار دولار.

الجدول رقم (08): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2011) مليار دج

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2
2001	577,34	661,3	1238,64	1235	2473,64
2002	664,85	751,6	1416,45	1485,2	2901,65
2003	781,3	849,04	1630,34	1724	3354,34
2004	882,5	1444,5	2327	1577,5	3904,5
2005	921	1500,4	2421,4	1736,2	4157,6
2006	1081,4	2086,2	3167,6	1766,1	4933,7
2007	1284,5	2949,1	4233,6	1761	5994,6
2008	1540	3429,9	4964,9	1991	6955,9
2009	1829,4	3120,4	4949,8	2228,9	7178,7
2010	2098,6	3657,8	5756,4	2524,3	8280,7
2011	2571,5	4570,2	7141,7	2787,5	9929,2

المصدر: تقرير بنك الجزائر، مرجع سابق، 2012.

الشكل رقم(02): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

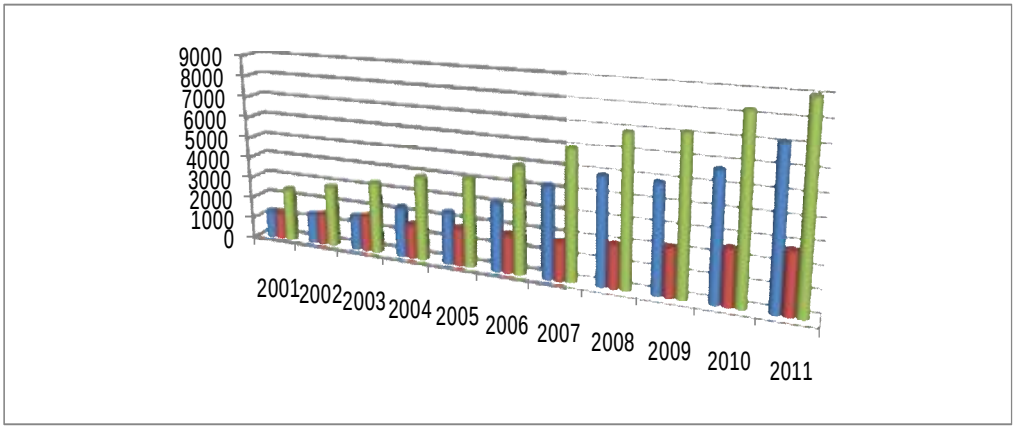

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول تطورا معتبرا للكتلة النقدية 2M التي تضاعفت أكثر من ثلاث مرات ونصف حيث كانت 1986 مليار دج سنة 2000 وبلغت 7178 مليار دج سنة 2009، ومن جهة أخرى تضاعفت النقود M1 5مرات منذ سنة 2000 لتبلغ 4949 مليار دج سنة 2009، كما ارتفعت النقود القانونية سنة 2009 إلى 1829 مليار دج بعدما كانت تقدر في سنة

2000 بمبلغ 448,95 مليار دج، أي تضاعفت 4 مرات أكثر، وبالنسبة للودائع تحت الطلب (النقود الكتابية) فقد تضاعفت هي الأخرى بـ 6 مرات حيث انتقلت من 563 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 3120,4 مليار دج سنة 2003.

الملاحظ من الجدول التنامي الكبير للنقود الكتابية بالمقارنة مع النقود القانونية وأشباه النقود، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع معدلات الفائدة نتيجة تحريرها في ظل الإصلاحات التي انطلقت مع صندوق النقد الدولي على أثرا لبرنامج الائتماني الموسع (1995-1998)؛
- ميل الأعوان الاقتصاديين لعملية الادخار وكذا الجمهور، لاسيما الحصول على السكنات مع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، نتيجة استرجاع الثقة من طرف هؤلاء الأعوان للبنوك التجارية؛
- تحسين الخدمات المصرفية لجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن لتقبل هذه الخدمات.
- ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية متمثلة في الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 والبرنامج المدعم (2005-2009).

3- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (2001-2011): هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام المصرفي، لذلك فالتغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها إلى الأجزاء المكونة والمقابلة لها بتغيراتها انخفاضا وارتفاعا، وتمثل هذه المقابلات حقوقا تظهر في جانب الأصول من ميزانية البنوك، وهذه المقابلات تتكون من عناصر ثلاثة وهي: الأصول الخارجية، القروض المقدمة إلى الاقتصاد والقروض المقدمة إلى الخزينة.

أ- تطور الأصول الخارجية: تتيح الأصول الخارجية خلق حقوق على باقي العالم وتقيس إمكانيات البلد لتكفل باحتياجاته التي يستوردها في الأجل القصير، وتشمل هذه الأصول مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي ويتمثل مصدر هذه الأصول في: صادرات السلع والخدمات والمداخيل الصافية لرؤوس الأموال وتحويلات الأشخاص إلى الداخل.

وباعتماد الجزائر على عائدات البترول التي تقارب 98 % من مجموع الإيرادات، نجد أن حجم الأصول الخارجية مرتبط ومتعلق بأسعار النفط، مما أدى إلى ارتفاع حجم الأصول الخارجية ففي سنة 2000 بلغت 775,94 ملياردج وفي سنة 2001 بلغت 1310,74 ملياردج، إلى أن وصلت في سنة 2005 مبلغ 4179,39 مليار دج، وواصلت الارتفاع في 2006 وبلغت 5515 مليار دج، وفي سنة 2009 قدرت ب 10886 مليار دج، والملاحظ أن هذه الأصول

تضاعفت منذ سنة 2000 إلى 2009 حوالي14 مرة. وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 1999.

يؤدي تراكم احتياطات الصرف إلى زيادة عرض النقود، ويتعلق الأمر هنا بإصدار عملة وطنية مقابل عملات أجنبية، وهذا في حالة قيام البنك المركزي بشراء العملات لدى الخزينة العامة والبنوك، وعلى العكس صحيح، لذا تعتبر احتياطات الصرف الرسمية أهم مقابل لمجاميع الكتلة النقدية.

ب- القروض المقدمة للاقتصاد الوطني: هي عبارة عن القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين وذلك من أجل مواجهة احتياجاتهم ونميز بين نوعين من هذه القروض:

- القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين بمقدار معين باستعمال الشيكات أو التحويلات؛

- القروض المقدمة من طرف البنك المركزي (بنك الجزائر) إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية، حيث يتم تقديم هذه القروض على أساس القيام بإعادة خصم للأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء تعاملها مع الأعوان الاقتصاديين غير الماليين لبنك الجزائر بصفته الملجأ الأخير؛ ففي سنة 1999 وصلت مبلغ 1150,73 مليار دج، وبداية من سنة 2002 أصبحت هذه القروض في تزايد مستمر، حيث بلغت سنة 2002 مبلغ 1266,79 مليار دج وفي سنة 2005 بلغت 1778,28 مليار دج، وفي سنة2007 قدرت ب 2205,2 مليار دج، وبلغت في سنة 2009 حوالي 3086,5 مليار دج.

ج- القروض المقدمة للخزينة: تتمثل القروض الممنوحة إلى الدولة الممثلة في الخزينة العمومية، في العناصر الآتية:

- تسبيقات البنك المركزي للخزينة (البنك المركزي)؛

- الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية (البنوك التجارية)؛

- ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية (قروض أخرى).

لقد عرفت الفترة ما قبل الإصلاح المالي لسنة 1971 تدخل الخزينة العمومية بهدف تدعيم الاقتصاد الوطني وكان تدخلها قويا، واستمرا هذا التدخل بالحسب وضعية الاقتصاد الوطني، ولكن بعد التعديل الهيكلي والتطهير المالي للمؤسسات العمومية وتحسن الإيرادات من الجباية البترولية إلى تقليص الدين العمومي الداخلي اتجاه البنوك والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، ففي سنة 2000 انخفضت هذه القروض لتبلغ 677,47 مليار دينار واستمرت في الانخفاض

حتى أصبحت هذه القيم سالبة، فبلغت في سنة 2004 مبلغ 20,596 - مليار دج وفي سنة 2005 مبلغ قدره 933,242 - مليار دج، انخفضت سنة 2007 إلى 2193,1- مليار دج، وفي 2009 قدرت ب 3483,3- مليار دج ويرجع سبب ذلك إلى أن البنوك التجارية لم تعد تلجأ إلى البنك المركزي لإعادة التمويل، بل أصبح البنك المركزي يستعيد السيولة الزائدة عن طريق "استرجاع السيولة بطريق المناقصة.

الجدول رقم(09): عناصر مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

مليار دج

السنوات	صافي الموجودات الخارجية	القروض إلى الدولة	القروض إلى الاقتصاد
2001	1310,7	569,7	1078,4
2002	1755,6	578,6	1266,7
2003	2342,6	423,4	1380,1
2004	3119,1	-20,59	1535,02
2005	4179,7	-933,2	1779,8
2006	5150	-1304,1	1905,4
2007	7382,9	-3294,4	2205,2
2008	10227,5	-4367,5	2615,5
2009	10886	-4402	3086,5
2010	12005,6	4919,3	3268,1
2011	13880,6	5458,4	3726,5

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2009، البيانات الخاصة بالسنوات (2000-2004) من مصادر مختلفة.

نلاحظ من الجدول السابق التراكم المتزايد للأصول الأجنبية الصافية بداية من سنة 2000، حيث انتقلت من 775,94 مليار دج في هذه السنة إلى 10886 مليار دج سنة 2005، وقد تم التخلي عن تقديم القروض للدولة حيث بدأت تتناقص سنة 2000 إلى أن أصبحت هذه المبالغ سالبة في سنة 2005 بقيمة 939,2 - مليار دج ووصل سنة 2009 ب3483,3 مليار دج، ونتيجة لتراكم هذه الأصول أنشأ في سنة 2000 صندوق لضبط موارد المحروقات.

التوصيات والاقتراحات:

- حسب هيكلية الاقتصاد الجزائر المتعمدة على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني فإن العلاقة بين ارتفاع أسعار البترول وبرامج الاستثمار العمومي علاقة طردية.

ü إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف، ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد برامج التنمية في الجزائر تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق، كما أن تقليل عدد هذه الاهداف إلى أقل قدر ممكن سيساهم في رفع كفاءة وفعالية هذه البرامج باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى تركيز مختلف مشاريع وعمليات البرنامج ضمن قطاعات محددة.

ü - تفعيل دور السياسة النقدية يقتضي العمل على تطوير العادة المصرفية وتواجد النضج المالي وتوسيع أكبر للشبكة المصرفية عبر التراب الوطني.

ü العمل على توفير الآليات وعوامل تطوير وتنشيط السوق المالية (بورصة الجزائر)، بتوعية الأفراد حتى تصبح تقليدا معمولا به، كما هو الحال في الدول المتقدمة؛

ü العمل علي تجسيد استقلالية البنك المركزي وضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية؛

ü العمل على ترسيخ مبادئ أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية على أساس إقامة نظام مالي فعال يساهم في تمويل نمو الاستثمارات المنتجة والمساهمة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ü لا يجب الاعتماد في تمويل عجز الميزانية العامة على الإصدار النقدي، لأن هذا له آثار تضخمية، وإنما يجب الاعتماد على وسائل التمويل الادخارية وخاصة الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية؛

ü دعم سير السياسة النقدية بتقوية الإشراف على البنوك من طرف بنك الجزائر واللجنة المصرفية، وهذا وفقا للمعايير الدولية؛

ü تشجيع التعامل بوسائل الدفع الالكترونية كبطاقات السحب وبطاقات الائتمان وتوسيع الإجراءات القانونية الخاصة بالتعاملات الالكترونية وضبط هذه القوانين من طرف السلطات النقدية حتى يكون هناك تناسب ما بين النقود الالكترونية والنقود الائتمانية؛

ü تشجيع البنوك الإسلامية حتى تساعد على زيادة الادخار وتطوير الاستثمار، خاصة بعد ما بينت الأزمة المالية الأخيرة أهمية هذه البنوك.

المراجع:

1. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

2. عبد الحميد تمار، مجلة دليل المستثمر العربي في الجزائر، نوفمبر 2006 ، العدد 02.

3. عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد: اقتصاديات النقود، النسر الذهبي للطباعة، 1996.

4. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1993 ، ص324.

5. سعيد النجار، التجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، 1964 ، ص180-182.

6. عبد الله منصوري: السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر،2005 ، ص325.

7. كريم جودي، السياسة النقدية للدول العربية، مؤسسة اكسبريس للطباعة، الإمارات المتحدة، 1996 ، ص313-318.

8. الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في إفتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001 و الذي حدد فيه مميزات و خصائص هذا البرنامج.وهو منشور

H. TUwww.elmouradia.dz/arabe/infos/actualité/actualité.htmUTH:

· قانون رقم 12 01 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق ل 19 :جويلية 2001 ،المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الصادر .بالجريدة الرسمية رقم 38 الصادرة بتاريخ 21 جويلية2001 الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

9. تقريري بنك الجزائر الوضعية الاقتصادية والنقدية للفترة 2005، 2009، 2011.

10. خالد الوزني، الرفاعي احمد: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص249.

11. أنس البكري، صافي وليد: النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دارا لمستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص197.

12. غازي حسين عناية: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص57.

13. صالح تومي، نمذجة التضخم في الجزائرخلال الفترة (1988-2000)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص321.

14. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، ص73.

15.Bali hamid , inflation et mal developpement en algerie opu , 1993 p 138

16.Berger Pierre ; la monnaie et les mechanisms , alger,1993,p108.

17.Djoudi karim, marché monétaire et refinancement des banques, média bank, n° 34 février-mars 1998, P. 16